



الغرفة الجهوية بجندوبة

التقرير النهائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية بوسالم

في إطار برنامج التنمية الحضرية والمحكمة المطية

(تصرّف 2017)

بلدية بوسالم

أحدثت بلدية بوسالم في ما يلي (البلدية) بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 جويلية 1905 والمتعلق بإحداث بلدية بوسالم وتبلغ مساحتها حوالي 320 كم². وتممقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات، ضمّ 10 عمادات للمنطقة البلدية ببوسالم ليبلغ عدد سكانها حوالي 44 ألف نسمة وذلك حسب التنظيم البلدي الجديد المعدّ من قبل وزارة الشؤون المحلية في ماي 2016. وبلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.983.344,051 دينار في حين بلغت نفقات العنوان الأوّل 2.444.534,913 دينار. أمّا موارد العنوان الثاني فقد بلغت 1.050.648,771 دينار مقابل 510.228,556 دينار تمثل نفقات نفس العنوان.

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصلاحيات المخوّلة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيمها وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية بوسالم بالنسبة إلى سنة 2017 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالية وصحّة البيانات المسجّلة به ومصداقيّته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها وكذلك قصد متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقريرها المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنة 2015.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعمة له إلى كتابة الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 24 جويلية 2018 أي قبل 31 جويلية 2018 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة حسب الفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات. وتوفرت بالحساب المالي المذكور شروط التهيئة المتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية وتضمن ختم وإمضاء المحاسب وأمر الصرف ووجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وتأشيرة سلطة الإشراف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي وعدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها.

وقد شملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المذكور ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وأسفرت متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقريرها المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنة 2015 من الوقوف على تجاوز الإخلال المتعلق بتجميد نسبة الزيادة الموظفة على المحلات المسوغة.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص أفضت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمسّ بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي. كما أنّها خلصت إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بتعبئة الموارد وتنفيذ النفقات. علماً أنّ البلدية والقابض تولّيا الردّ على الملاحظات الأوليّة التي تمّ توجيهها إليهما في الغرض.

الجزء الأول : الرقابة على الموارد

1- تحليل الموارد

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.983.344,051 دينار. وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية والمداخيل الغير الجبائية الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2017 ما جملته 1.476.655,125 دينار. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخيل:

النسبة %	المبلغ (د)	أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية
39,88	588 936,485	المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة
44,37	655 225,918	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه
15,74	232 492,722	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
100	1 476 655,125	المجموع

وتمثّل "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه" أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المداخيل ونسبها:

النسبة %	المبلغ (د)	أصناف المداخيل
80,10	524 850,000	مداخيل الأسواق المستلزمة
19,90	130 375,918	المداخيل الأخرى المتأتية من لزمة الملك البلدي ومن الاستغلال المباشر للأسواق ومن الاستغلال المباشر للملك العمومي
100	655 225,918	المجموع

وتمثّل مداخيل الأسواق المستلزمة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 524.850,000 د في سنة 2017 أي ما يمثّل 80,10% من جملة معاليم الصنف المذكور سابقاً.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.506.688,926 دينار. وتتوزّع هذه الموارد بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" التي بلغت 140.223,910 دينار و"المداخيل المالية الاعتيادية" التي بلغت 1.366.465,016 دينار. وتتأتى المداخيل المالية الاعتيادية "أساساً من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية الذي كان في حدود 1.033.090,000 دينار ومنح مساهمات من الدولة مخصصة للتسيير بمبلغ جملي في حدود 226.910,271 دينار.

وبلغت جملة مقايض العنوان الأول المنجزة 2.983.344,051 دينار من جملة 4.419.283.689 دينار بعنوان المبالغ الواجب استخلاصها أي بنسبة استخلاص في حدود 67,51%. وتجدر الإشارة إلى تواضع نسب الاستخلاص المنجزة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية البالغة على التوالي 9,74% و9,15%.

ويبرز الجدول الموالي تفاصيل نسب الاستخلاص آنفة الذكر:

أصناف المداخيل	المبالغ الواجب استخلاصها (بالدينار)	المقايض المنجزة (بالدينار)	نسبة الانجاز (%)
المعلوم على العقارات المبنية	1 026 182,708	99 988,325	9,74
المعلوم على الأراضي غير المبنية	87 237,223	7 979,482	9,15
المقايض الاعتيادية للمعلوم على المؤسسات	439 846,772	439 846,772	100
معاليم أخرى	41 121,906	41 121,906	100
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	694 263,920	655 225,918	94,38
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	232 492,722	232 492,722	100
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	44 898,260	0	0
مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	486 690,260	140 223,910	28,81
المداخيل المالية الاعتيادية	918,549 366	1 366 465,016	99,99
مداخيل العنوان الأول	689,283 419	2 983 344,051	67,51

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي¹ للبلدية 57,76% خلال سنة 2017 وهو دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية المقدّر بنسبة 70% حسب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

كما بلغ مجموع ديون البلدية 1.460.952,902 دينار في موفى سنة 2017 مقابل 2.983.344,051 دينار كموارد العنوان الأول أي بنسبة تداين بلغت حوالي 49% وهي نسبة لئن ارتفعت بصفة ملحوظة مقارنة بسنة 2016 حيث كانت في حدود 7,68% فإنها تبقى منخفضة مقارنة بالحدّ الأقصى الذي تولى صندوق القروض

¹ الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك - منح ومساهمات الدولة في التسيير) / موارد العنوان الأول.

ومساعدة الجماعات المحلية² ضبطه في حدود 100 %. وتجدر الإشارة إلى أنه تم سنة 2018 الشروع في تنفيذ توصيات المجلس الوزاري المضيق بتاريخ 30 أكتوبر 2017 وكذلك منشور وزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 4 بتاريخ 5 ديسمبر 2017، والمتمثلة في تحمل الدولة لديون البلدية تجاه المؤسسات العمومية بعنوان سنة 2016 وما قبلها بصفة كلية.

وبلغت موارد العنوان الثاني 1.050.648,771 دينار وتوزع هذه الموارد بحساب 97,85 % بعنوان الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية و 2,15% بعنوان الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة.

ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثاني:

الجزء	المبلغ (بالدينار)	النسبة (%)
الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية	1 028 055,214	97,85
موارد الاقتراض	0	0,00
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	22 593,557	2,15
جملة موارد العنوان الثاني	1 050 648,771	100

2- الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

لوحظ تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافا لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان نصّا على ضرورة انجاز عملية التثقيف بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث لم يتم تثقيف الجداول المذكورة إلا بتأخير هام في حدود على التوالي 389 يوما و 438 يوما. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول	تاريخ إعداد الجدول من قبل البلدية (1)	تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيف جدول التحصيل (2)	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي 2017 بحساب اليوم
جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية	15 جانفي 2018	16 جانفي 2018	25 جانفي 2018	389
جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية	26 ديسمبر 2017	27 فيفري 2018	15 مارس 2018	438

وبررت البلدية ذلك بإعادة تسجيل المعطيات التي أدرجت في البداية بتطبيق "جباية" بتطبيق "التصرف في الموارد البشرية" وبنقص العناصر البشرية في إتمام عملية التحصيل للمعطيات.

ونتج عن التأخير الهام في تثقيف جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية عدم إمكانية إجراء أعمال التتبع بخصوص الفصول المثقلة بالجدول المذكور خلال سنة 2017. وتدعى البلدية إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القبضة البلدية وأمانة المال الجهوية بجدوبة.

² تقرير معد من قبل الصندوق المذكور حول منهجية الإعداد المالي للمخطط الاستثمار البلدي التشاركي.

ويقتضي ضمان شفافية الحساب المالي إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات غير المرسمة وإحالتها إلى القابض حتى يتسنى له إدراج المعاليم المحصلة عن طريق أذون وقتية ضمن الميزانية خلال نفس سنة استخلاصها، غير أنّ البلدية لم تتول خلال سنة 2017 إعداد جداول التحصيل التكميلية المذكورة وإحالتها إلى القابض. ونتج عن ذلك إدراج خارج الميزانية لمعاليم مستخلصة خلال سنة 2017 عن طريق أذون وقتية بمبلغ 38.266,916 دينار دون تطبيقها بميزانية نفس السنة.

كما لوحظ عدم دقة البيانات المدرجة بجداول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية. ويتبين ذلك من خلال إدراج التوظيفات بعنوان الأراضي غير المبنية بجداول تحصيل المعلوم حسب عنوان الأرض عوضاً عن عنوان مراسلة المطالب بالأداء وذلك خلافاً لمنشور وزير الداخلية عدد 19 بتاريخ 28 مارس 2002 حول تنمية الموارد البلدية الذي حثّ على التنصيص ضمن جداول تحصيل المعاليم على البيانات التي من شأنها أن تساعد على سير الاستخلاص.

كما لم تتول البلدية إبرام اتفاقيات لرفع الفضلات غير المنزلية بمقابل خلال سنة 2017 سوى مع 5 مؤسسات من جملة 16 مؤسسة ومحل خاضعة لمعلوم مقابل رفع الفواضل المتأتية من نشاط المحلات التجارية والصناعية أو المهنية وذلك خلافاً لمقتضيات الفصل 93 من مجلة الجباية المحلية. وساهم ذلك في عدم استخلاص أي مبلغ بعنوان معلوم رفع الفضلات المتأتية من الأنشطة المذكورة.

وأوصت الدائرة في تقريرها حول الرقابة المالية لسنة 2015 بضرورة طرح مبلغ 17.759,537 دينار بعنوان معاليم كراء محلات تجارية كائنة بالسوق اليومية الأولى والثانية وبسوق الجملة وأخرى مختلفة تم تثقيفها بصفة مكررة خلال الفترة من 2006 إلى 2015. وأفادت البلدية في ردّها على التقرير المذكور على أنّه تمّت الموافقة من قبل مجلس النيابة الخصوصية خلال دورة نوفمبر 2016 على طرح مبلغ قدره 13 993,797 دينار متعلق بالفترة 2006-2009 وأضاف بأنه سيتم خلال سنة 2017 طرح مبلغ 3.765,740 دينار المتبقي والمتعلق بالفترة 2010-2015، غير أنّ البلدية لم تتول سنة 2017 طرح سوى مبلغ 13.993,797 دينار.

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 2.444.534,913 دينار سنة 2017 منها 59,05 % نفقات تأجير عمومي و34,33 % نفقات وسائل المصالح.

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 490.235,928 دينار خلال نفس السنة منها 75.11 % تعلقت بالاستثمارات المباشرة.

ويبرز الجدول الموالي النفقات المنجزة مقارنة بالتقديرات بالنسبة للعنوانين الأول والثاني.

المبلغ بالدينار	البيان
نفقات العنوان الأول	
2 732 155,233	التقديرات
2 444 534,913	الإنجازات
89,47	نسبة الإنجاز (%)
نفقات العنوان الثاني	
1 045 055,214	التقديرات
490 235,928	الإنجازات
46,91	نسبة الإنجاز (%)

2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول

خلافاً لمقتضيات الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها" وللفصل 15 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 أنف الذكر الذي نص على أن "ينتهي أجل التأشير على التعهدات بالمصاريف في 15 ديسمبر بالنسبة للمصاريف العادية إلا عند الضرورة الواجب إثباتها" تولت البلدية التعهد ببعض النفقات بعد تاريخ 15 ديسمبر.

وبرزت البلدية ذلك بضغط العمل وأنها سوف تعمل على تلافي هذا الإخلال خلال سنة 2019.

ولوحظ عدم حرص البلدية على الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف العمومية بصفة مسبقة عند عقد بعض النفقات وذلك خلافاً لمقتضيات الفصل 269 من مجلة المحاسبة والفصل 2 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 أنف الذكر. ويتبين ذلك من خلال الحصول على التأشيرة المذكورة أحيانا بعد ورود الفواتير المتعلقة بانجاز الأشغال المعنية.

كما لوحظ أنّ البلدية لم تحرص على احترام آجال دفع المبالغ المستحقة بعنوان استهلاك الماء والكهرباء والاتصالات المحددة من قبل المزودين بالفواتير الموجهة في الغرض إلى البلدية. وقد تراوح التأخير المسجل في هذا الشأن بين 100 و340 يوماً.

وقد برزت البلدية ذلك بعدم توفر السيولة وأنها سوف تعمل على تلافي هذا التأخير خلال سنة 2019. وتدعى البلدية إلى مزيد الحرص على تسديد نفقاتها في الآجال.

ونص الفصل 6 من الأمر 2509 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 والمتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بسلك عملة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية على أن تمنح الإدارة

لعملتها لباس الشغل في غرة ماي من كل عام، إلا أن البلدية لم تحرص على ذلك. حيث تمّ تسجيل تأخيرا في تمتيع عملة البلدية باللباس المذكور يصل إلى أكثر من 6 أشهر.

وتدعى البلدية إلى الحرص على تمتيع عملتها بلباس الشغل في الأجال القانونية بما يضمن جانبي الوقاية والسلامة المهنية. وأفادت البلديّة أنّها سوف تعمل على احترام أجال تقديم لباس الشغل.

وتقتضي قواعد حسن التصرف ضرورة التنصيص على البيانات المتعلقة بالسيارات والمعدات التي يتم إصلاحها بأذون التزود والفواتير الخاصة بها، إلا أنّ البلدية لم تحرص أحيانا على إدراج الأرقام الإدارية لوسائل النقل المعنية بالفواتير عند إصلاحها أو صيانتها.

وجاء في ردّ البلدية أنّها سوف تعمل مستقبلا على إدراج الأرقام الإدارية لوسائل النقل المعنية بالفواتير عند إصلاحها أو صيانتها.

3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

لم تتجاوز نسبة استهلاك اعتمادات العنوان الثاني 48 % حيث بلغت جملة النفقات المأذون بصرفها 510.228,556 دينار خلال سنة 2017 من جملة اعتمادات مرسمة في حدود 1.067.648,771 دينار.

وتولت البلدية إبرام صفقة تتعلق بتهيئة وتعبيد الطرقات بتاريخ 03 جويلية 2017 بمبلغ جملي قدره 245.740,900 دينار. ولم تتول البلدية عملا بمقتضيات الفصل 73 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرّخ في 13 مارس 2014 والمتعلّق بتنظيم الصفقات العمومية نشر نتائج الدعوة إلى المنافسة واسم المتحصّل على الصفقة على موقع الواب الخاص بالصفقات العمومية التابع للهيئة العليا للطلب العمومي.

وأفادت البلدية أنّها ستعمل على تدارك هذا الإخلال خلال سنة 2019.

25 ديسمبر 2018

الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون المحلية و البيئة

بلدية بوسالم

5581

من رئيس بلدية بوسالم

إلى

السيد: رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات

- بجندوبية -

الموضوع : حول تقرير الرقابة المالية على البلدية (تصرف 2017)

المصاحب : جدول مصاحب بالردود

وبعد

تبعاً لمكتوبكم عدد 140 المؤرخ في 24 ديسمبر 2018 والمتعلق بالتقرير الأولي للدائرة حول الرقابة

المالية على بلدية بوسالم في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية (تصرف 2017)

اتشرف بموافاتكم باجابة البلدية بخصوص النقاط المضمنة بالتقرير ضمن الجدول المصاحب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير .

والسلام./

رئيس البلدية

رئيس البلدية

محمد عاشق المشمشاني



الرقابة المالية على بلدية ومالكه : تصوره 2017

اجابة البلدية	الملاحظات الواردة بالتقرير الاول
<p>تمكنت البلدية من تحقيق نسبة انجاز عملية للموارد بلغ 2983.344 اذ بعنوان مداخل العنوان الاول اي بنسبة 67.51% وهي نسبة في مجملها متوسطة نتيجة حجم المتخللات في بعض الفصول مثل المعلوم على المقارنات المبنية والمقرنات غير المبنية والكراءات نتيجة عزوف المطالبين بالاداء عن الاستخلاص منذ الاحداث الاستثنائية لسنة 2011 وما نتج عنها خصوصا خلال السنوات الثلاث الاولى، كما يبرز ذلك الى حجم متخللات مداخل المقارنات البلدية الموسعة سواء منها السكنية او التجارية رغم الاجراءات المتخذة لاستحقات نسقها وتذكر اجراءات التقاضي التي لجأت اليها البلدية وبطنها. وبلدية حريصة على تتبع مدينتها بكل الوسائل مع تركيز المجلس البلدي الجديد سنة 2018.</p>	<p>الجزء الاول : الرقابة على الموارد : 1- تحصيل الموارد : * مقايض العنوان الاول</p> <p>2- الرقابة على تحصيل الموارد البلدية:</p>

* في إطار الاحصاء العام المضري للفترة 2017-2026 تولت البلدية اتخاذ كافة الاستعدادات الضرورية للقيام بهذه المهمة لما تكتسبه من بالغ الأهمية في ضبط الطاقة الجبائية المتاحة لها بالنسبة للمعاليم المشمولة بالاحصاء خلال المشورية المقبلة، وتولت تكوين لجنة قيادة محلية ممثلة في مصالح الموارد والمصلحة الفنية لتأطير الحوائب المتعلقة بالانجاز بالاحصاء على الوجه الافضل لتحقيق الاهداف المرجوة. وتم في هذا الصدد ضبط الاعوان المكلفين بالانجاز اعمال تحصيل وتخزين المعطيات على التطبيقية المعتمدة " جبليه" في تاريخ فتح عملية الاحصاء في اجال مناسبة وتم تحصيل ما يقارب 70% من عملية تخزين المعطيات الا ان سلطة الاشراف دعت من خلال مراسلاتها الموجهة للبلدية سنة 2016 الى التخلي عن التطبيقية المعتمدة واعتماد تطبيقية "التصرف في موارد الميزانية" بعد ان تم تحصيل البيانات واضطرت المصالح البلدية تناعا إعادة تحصيل المعطيات مجددا على التطبيقية المعنية. هذا من جهة ومن جهة اخرى تم الاضطرار بمصالح المركز الوطني للاعلامية بخصوص تهجير المعطيات المحصلة



بالتطبيقية القديمة على التطبيقية الجديدة (migration) لكن العملية تعجزت بالمعالجة الاعلامية. وقد عدت البلدية الى اعادة التحصيل بالتطبيقية الجديدة واعلام سلطة الاشراف بجنوبية عن النتائج المنجورة نتيجة ذلك وتأخر عمليات الاعلام بالقيمة والاعتراضات وعرضها على اللجان المختصة واعداد الجداول وتقبلها نهاية سنة 2017

اضافة الى ذلك فان نقص العناصر البشرية في اتمام عملية التحصيل للمعطيات ومباشرة مهامهم الاخرى في السير العادي للوظيفة وتشتتهم بين هذه المهام كلها زادت في صعوبة التقيد باجال اعداد الجداول وتقبلها في اسرها .

* اما بخصوص عدم شمول جدول تحصيل المعلوم على المقاربات المبنية لفصول تم احصولها للفترة 2026/2017 فان الطرق يشمل احصاءات لمقاربات مازالت في طور الانجاز غير خاضعة للتوظيف وتكرار بعض الفصول لتداخل المناطق في الاحصاء بالنسبة للاعوان المكلفين بالاحصاء الميداني اضافة الى بعض الفصول التي مازالت في اطار مراقبة لادراجها خلال التحيين السنوي للجدول المعتمدة وتفعيل الفصل 27 من مجلة الجباية المحلية المتعلقة بتدارك الاغالات للمقاربات التي لم يتم تحصيلها مع ثورتها ميدانيا. وبخصوص البلدية على تقليص القوائم في عددها بهدف تعبئة قصوى للموارد.

* بخصوص عدم تطبيق معالم تم استخلاصها خارج الميزان في فصول المقاربات المبنية بمرور سنة 2017 فان هذه التكميلات لم تتم الا سنة 2018 بعد تقبل الجدول الاصلي بعنوان السنة والذي تم في 25 جنتي 2018 اذ ان الجداول التكميلية تكون بعد اتمام الجدول الاصلي والمرور اليها تباعا .

* بخصوص عدم التصويب على عنوان المطالب بالمعلوم على المقاربات غير المبنية بالاداء الموظف على الارض فان المنظومة المعتمدة لا تستجيب لذلك . وهو اشكال قائم منذ العشرية الماضية 2007/2016

* بخصوص المعلوم المتعلق برفع الفضلات غير المنزلية بمقابل لسنة 2017 وتطبيقا لمقتضيات الامر عدد 805 لسنة 2016 المورخ في 13 جوان 2016 والمتعلق بضبط المعالم المرخص للبلدية في استخلاصها فقد تم تفعيل العمل بالاتفاقية المذكورة و حددت الانشطة الخاضعة لهذا المعلوم واعداد قرار في التعريفات المعتمدة . وقد تم ضبط القائمة الاسمية للفضلات التي تم اخضاعها للمعلوم وتوجيه مراسلات وتعليقه الى اصحابها واعلاصهم بضرورة الاتصال بمصالح البلدية قصد ابرام الاتفاقية غير ان عددا قليلا منهم استجاب للدعوة وعليه فقد تم عقد جلسات متابعة للموضوع خلال سنة 2018 وتقرر عدم رفع القواصل غير المنزلية لاصحاب الفضلات التي لم تبرم الاتفاقية مع البلدية و عدددهم 09 من جملة 15 محلا .

* بخصوص مبلغ بقيمة 3.765.13 اذ بعنوان معالم كراه محلات تجارية كانت بالسوق اليومية الاولى

والثانية وسوق الجملة للفترة 2010-2015 نتيجة عن تفتيحات مزدوجة فقد تم طرحها بموجب جدول الطرح الصادر عن امانة المال الجهوية بجنوية بتاريخ 05 نوفمبر 2018 تحت عدد 2740/1647 (اجابة بالتنسيق مع القياضة البلدية)

* بالنسبة للتعهدات بالتفقة و الحصول على تأشير قمر اقية المصاريف العمومية يكون يوم 15 ديسمبر 2017 من نفس السنة . بالنسبة للمصاريف العادية ما عدا الحصول على تأشيرة تخص التأخير العمومي أو خلاص المؤسسات العمومية . و بالنسبة لمجموع التعهدات المذكورة فالبلدية قامت بإعداد الأذون بالتعهد قبل 15 من الشهر إلا أن تأشيرة مراقب المصاريف العمومية في ذلك التاريخ تأخرت نظرا لضغط العمل على مصالحها وتعمل البلدية على تلافي هذا الإخلال خلال سنة 2019.

* بالنسبة للحصول على تأشيرة مراقب المصاريف العمومية بصيغة فبالبلدية تعرض دائما على الحصول على التعهدات الاحتياطية أو التعهدات الإجمالية أو الفردية و بالنسبة للتواتر المذكورة المتعلقة بالتعهد المحاسني فهي ترد إما بعد تصفية التعهد الاحتياطي أو يكون المبلغ المتوفر في هذا الفصل لا يغطي مبلغ التواتر و بالتالي يقع إرجاؤها إلى التعهد الاحتياطي الثاني في صورية تتوفر الإصطانات أو القيام بتعهد فردي بعد تحويل اعتماد لخلاص المزودين خاصة و أن البلدية تعمل على عدم إرجاع ديون بالنسبة للفواص .

* بالنسبة لتجاوز أجل خلاص مستحقات المؤسسات العمومية يعزى ذلك إلى المبالغ الضخمة لهذه التواتر التي ترد في فترة تكون السوولة غير كافية للخلاص و لكنه يتم الخلاص حال توفر السوولة و تعمل البلدية على تلافي هذا التأخير خلال سنة 2019 .

* بالنسبة لإقتناء زي الشغل لسنة 2017 فقد قامت البلدية بإجراءات تمتيع العملة بزي الشغل في أقاله إلا أن مصالغ مراقبة المصاريف العمومية قدمت احترازا على ارتفاع قيمة الزي بين الحجاب و العملة و بعد ذلك تم التأشير على إذن التعهد و تم تلافي هذا التأخير في سنة 2018 و تعمل البلدية على احترام أجل تقديم زي الشغل.

* بالنسبة للتخصيص على البيانات المتعلقة بالسيارات والمعدات التي يتم اصلاحها ستعمل البلدية على التخصيص على الأرقام المنجمية للإصلاحات بالنسبة لوسائل النقل الإدارية عند الإصلاح أو الصيانة مستقبلا.

الجزء الثاني:

الرقابة على النفقات :

2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول:

<p>08 * بالنسبة لمنحة النقل لاجوان البلدية البلدية تحرص على تطبيق مقتضيات القانون من خلال احتساب عدد ساعات عمل لوتمنع المساق بهذه المنحة وتعمل البلدية على مزيد التثبيت في احتساب المنحة مستقبلا.</p> <p>بالنسبة لإبرام صفقة تتعلق بتهيئة وتعبيد الطرقات بعفوان سنة 2017. فإن البلدية قامت بنشر طلب العروض على المرصد التابع للهيئة العليا للطلب العمومي(وتجدون نسخة منه) بالنسبة لنشر النتائج تعمل البلدية على تدارك هذا الإخفاق خلال سنة 2019 .</p>	<p>3- الملاحظات المتعلقة بعفوان الثاني :</p>
--	--



بوسالم في 25 / 12 / 2018

من: قابض بلدية بوسالم

إلى السيد: رئيس الغرفة العمومية لدائرة المحاسبات بجنوبية

الموخواوع:

مراسلتكم عدد 151 بتاريخ 24 - 12 - 2018

وبعد:

- إن المبلغ الصرح خارج الميزان لسنة 2017 والمقدر ب: 38.266.916 لم يقع تهيئته بميزانية نفس السنة لأنه متعلق بزمائم 2017 للعقارات المبنية بحيث أرسل بنا خير سنة كاملة إلى أمانة المال العمومية للتشغيل بتاريخ 16 جانفي 2018 وقد وقع تسوية تلك المبالغ خلال سنة 2018 على مراحل عند ما ورد جدول التشغيل في 25 - 01 - 2018 على مهال القباضة البلدية بوسالم.

- لم يقع تبليغ أي إعلام يخبر سنة 2017 لأن جدول التشغيل قد وقع إرساله لأمانة المال العمومية للتشغيل متأخرا بتاريخ 16 جانفي 2018 ومتضمنا لـ 6165 فهل في حين أن الإعلامات التي وقع تبليغها والمقدرة بـ 1875 وإعلام تهتم لسنة 2016 وما قبلها مع تبليغ إنذار بالدفع. ويعني هذا أن النسبة المصينة بالتقرير والمقدرة بـ 2,4% من طرفكم لا تتهابق مع النسبة الموجودة بالإحصائيات لسنة 2017 والمقدرة بـ 30,7% مع العلم أن جميع الإجازات للإستخلاص المجرأة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية يختم 2016 وما قبلها.

لقد وقع طرح مبلغ 3.473.297 والمتعلق بالفترة 2010 إلى 2015
بتاريخ 29 - 10 - 2018 تحت جدول عدد 01 حسب ماورد
علينا من مداولة المجلس البلدي بعنوان الصبالغ الواجب
لمرحما وبالنسبة لبقية المبلغ وقع توجيهه لأمانة المال
للطرح .

تقبلوا فائق التقدير
والإخترام



الم.س.ب.م.ن.البلدي
رئاسة الم.س.ب.م.ن.البلدي